

الآثار المالية والمحاسبية لتأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة متولي السيد متولي

الملخص :

تستحوذ الوحدات ذات المصالح المتغيرة على اهتمام مجتمع الأعمال الدولي وذلك بعد الانهيارات المالية التي تعرضت لها معظم أسواق المال في دول العالم المختلفة وخاصة أزمة شركة أنرون للطاقة عام ٢٠٠١، وقد كانت هناك انتقادات عديدة تشير إلى ضعف الإجراءات المحاسبية تجاه هذه الوحدات والبنود خارج الميزانية بصفة خاصة، إلى جانب ظهور العديد من المخاطر الناتجة عنها، مما ساهم في سهولة استخدامها ضمن أساليب المحاسبة الاحتياطية وإدارة الأرباح للتلاعب بالتقارير المالية ومن ثم التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية. لذلك استهدف البحث تناول مفهوم (VIE) والأسباب و الدوافع المختلفة لتأسيسها وأخيراً أهم الآثار المالية والمحاسبية التي تتعرض لها الشركات التي تعمل على تأسيس مثل هذه الوحدات .

Abstract:

Acquires units Variable Interest Entities(VIE)of the international business community, after the financial collapse of most of the capital markets in the various countries of the world, especially the Enron energy crisis in 2001, and there have been numerous criticisms indicate weak accounting procedures to these VIE and off balance sheet items, in particular , along with the emergence of many of the risks resulting from it, which contributed to the ease of use in the fraudulent accounting & earnings management techniques to manipulate financial reports and then to influence the decisions of users of financial statements.

So the concept of targeted research with the changing interests & different reasons & motives for the establishment of VIE & finally the most important financial & accounting faced by companies that are working on the establishment of such VIE effects .

المقدمة:

شهد العالم أحداثاً هامة مع بداية الألفية الثالثة وبالتحديد في نهاية عام ٢٠٠١ والتي تمثلت في الانهيار المالي لكبرى الشركات الأمريكية وهى شركة (Enron) للطاقة و (World.com) للاتصالات، وأيضاً انهيار أحد أكبر شركات المراجعة الكبار (Arther Anderson)، وخلال هذه الأزمة صدر قانون Sarbanes-Oxley Act of 2002 ليصبح من أكثر القوانين ذات التأثير الهام والجوهري على مهنة المحاسبة والمراجعة (Eliot Heilpern & et., al, 2009). كشفت أزمة (ENRON) عن قيامها بتأسيس العديد من الوحدات ذات المصالح المتغيرة (Variable Interest Entities (VIE) لتحقيق العديد من الأهداف التي من ضمنها تملك العقارات والأصول الثابتة الأخرى والقيام بأنشطة البحوث والتطوير وشراء الحسابات المدينة والأصول المالية الأخرى، مستغلة بذلك القصور في المعايير المحاسبية وعدم إدماج التقارير المالية لتلك الوحدات مع تقاريرها المالية، استطاعت من خلالها تلك الوحدات إخفاء أرقام ضخمة من الديون والخسائر وخلق أرباح وهمية وابتكار العديد من الممارسات المحاسبية الوهمية، وذلك من خلال عدم دمج تلك الوحدات بالقوائم المالية الموحدة، وفي هذا الصدد فقد تمثلت الوسيلة التي استطاعت من خلالها هذه الشركات الحصول على تمويل من خارج الميزانية أو الحصول على بعض المزايا الضريبية مستغلة بذلك ضعف المعايير المحاسبية التي تصر على توافر شرط السيطرة لإدماج تقارير الوحدات التابعة ضمن التقارير المالية للشركة الأم.

المشكلة:

تعد الوحدات (VIE) من الموضوعات المثيرة للجدل لدى الباحثين والمنظمات المهنية، وقد انعكس ذلك على العديد من الدراسات التي ركزت على دراسة أسباب وأثر استخدام هذه الوحدات.

كما يلاحظ أن الفكر المحاسبي في مجال إعداد التقارير المالية المجمع قد استقر على ضرورة توافر شرط السيطرة في علاقة الشركات القابضة مع الشركات التابعة، سواء تحققت تلك السيطرة من خلال امتلاك الشركة القابضة أغلبية الأسهم التي لها حق التصويت في الشركات التابعة، أو من خلال سيطرة الشركة القابضة على مجلس إدارة الشركة التابعة وهو ما يعنى عدم إدماج التقارير المالية لأي وحدة

~ متولي السيد متولي ~

(VIE) لا تتوافر فيها شرط السيطرة. وعلى الرغم من ذلك فإن الـ(VIE)، كأحد البنود خارج الميزانية قد يصاحبه العديد من المخاطر ، حيث تقوم هذه الوحدات بتوفير الأموال اللازمة لتمويل أصول الشركة المستفيدة من خلال عقود تبرم بينهما، والشركة المستفيدة تحصل على التمويل الخارجي دون أن تلتزم صراحة بأي التزام تجاه المستثمرين الآخرين والدائنين لتلك الوحدة ، وبالتالي لن تعترف بالالتزام الحقيقية المترتبة على سيطرتها على وحدات (VIE)، وبذلك تكون قد نقلت جانب كبير من مخاطر الأعمال وغيرها من المخاطر المالية الى طرف ثالث من خلال ما تقوم به من عمليات متبادلة مع تلك الوحدات (Bbattacharyya,a.k,2005). كما أن تأسيس وحدات (VIE) يسبب العديد من المشاكل المحاسبية الناتجة من الصفقات المتبادلة مع الشركة الأصلية أو المنتفع الأساسي ، بالإضافة الى مشكلة الاندماج مع الشركة الأصلية ، وبالتالي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والتي تؤثر على جودة التقارير المالية.

وعليه فانه يمكن تحديد مشكلة البحث في دراسة وتحليل دوافع تأسيس (VIE) وخصائصها ومزايا تأسيسها الى جانب التعرض لأهم الآثار المالية والمحاسبية المرتبطة بتلك الوحدات وأثرها على التقرير المالي.

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل مفهوم ودوافع تأسيس الوحدات (VIE) كأحد أهم البنود خارج الميزانية، وعرض وتحليل للآثار المالية والمحاسبية الناتجة عن تأسيسها وأثر ذلك على محتوى التقارير المالية.

أهمية البحث:

يستقى هذا البحث أهميته العلمية والعملية في ضوء المشكلات المحاسبية التي تنتج عن زيادة حجم وأنشطة البنود خارج الميزانية وأهمها الوحدات (VIE) وتأثيرها على اتجاهات الفكر المحاسبي ، وترجع أهمية البحث لكبر حجم وتنوع أنشطة تلك الوحدات وزيادة انتشارها .

فروض البحث:-

- يوجد عديد من الدوافع لدى منشآت الأعمال لتأسيس الوحدات (VIE).
- يوجد عديد من الآثار المالية والمحاسبية الناتجة عن تأسيس الوحدات (VIE).

خطة البحث :-

يتكون البحث من المحور التالية:

المحور الأول:- فلسفة الوحدات ذات المصالح المتغيرة: أولاً: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الوحدات ذات المصالح المتغيرة ومنها:

(1) دراسة (Hartgraves&Benston,2002):

تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع الوحدات (VIE) هدفت الدراسة الى تتبع تطور المحاسبة عن تلك الوحدات خلال ٢٠ سنة قبل اعلان شركة انرون لافلاسها ، وقد أوضحت الدراسة نتيجة مهمة وهي أنه " قبل سقوط شركة إنرون في ديسمبر ٢٠٠١ اذا حاول أى باحث أن يبحث عن كلمة (VIE) فإن نتيجة البحث سوف تكون (صفر).

الدراسة أوضحت أيضاً أن معظم المحاسبين لم يكونوا على دراية بهذا النوع من الوحدات قبل التحقيقات التي أجرتها الحكومة الأمريكية بسبب الخسائر الناتجة عن فشل شركة إنرون. وقد توصلت الدراسة الى أن (VIE) هي ابتكارات مالية أطلق عليها أدوات التمويل أى أن الغرض منها توفير مصادر مالية للشركة الأم- كان النشاط الأول الذي ظهرت من خلالها هو تمويل المدينين والقروض والأوراق التجارية وكان المستثمر الأخر المشارك فيها هو أحد البنوك أو مؤسسات التمويل.

(٢) دراسة (KPMG,2002) :

هدفت الى تحديد ملامح المحاسبة عن الوحدات (VIE) والدراسة عرض الأسئلة الأتية والإجابة عليها قبل الأقدام على دراسة المحاسبة عن الوحدات (VIE) :

أ- ما هي الوحدات ذات المصالح المتغيرة؟
ب- ما هي المجالات الشائعة لها ؟

ج- ما هي المخاطر المرتبطة بالوحدات ذات المصالح المتغيرة ؟

وقد توصلت الدراسة للآتي: أنه لا يوجد تعريف لتلك الوحدات صادر عن الهيئات المصدرة للمعايير حتى وقت الدراسة، قدمت الدراسة مجموعة من الخصائص المشتركة لتلك الوحدات ولم تقدم تعريفاً واضحاً للوحدات ذات المصالح المتغيرة. توصلت الدراسة الى تحديد مجموعة من الأنشطة التي تمارسها تلك الوحدات:-

~ متولي السيد متولي ~

١. تمويل أصول معينة بتحويلها من الشركة الأم الى الوحدة (VIE) والحصول على قيمتها، ومنها (الحسابات المدينة – حسابات العملاء- والديون على الغير – الاستثمارات المالية).
٢. تملك وتأجير الأصول الثابتة كالعقارات والالات والمعدات للشركة الأم.

٣) دراسة (Schwarcz 2003) :

أهتمت هذه الدراسة بالمشكلات المحاسبية المترتبة على تأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة من خلال دراسة حالة شركة إنرون، وتوصلت الى أن الهدف الخاص من تأسيس تلك الوحدات هو ابتكار وسائل محاسبية تساهم في خلق صفقات محاسبية بين الشركة الام والوحدات ذات المصالح المتغيرة ، كما أوضحت أن الشركة المذكورة كرس كل جهودها في هذا الاتجاه بدلا من التركيز في الأنشطة التي تنتج ربح يتم المحاسبة عنه.

كما أوضحت الدراسة كيفية استخدام الوحدات في التلاعب بالأرباح، وحددت أن ذلك يتم عن طريق استخدام تلك الوحدات للإستثمارات عن طريق شرائها بقيم مرتفعة تحقق للشركة الأم أرباحا كبيرة في الوقت الذي تضمن فيه الشركة ذات المصالح المتغيرة دون أن تقوم بدمج الوحدة المالية في القوائم المالية.

٤) دراسة (Sorcosh and Ciesielski,2004):

لقد عرضت الدراسة مفهوما للوحدات ذات المصالح المتغيرة، كما أكدت الدراسة على أن الشكل القانوني لهذه الوحدات يمكن أن تكون في صورة شركات توصية أو شركات ذات مسئولية محددة أو مشروع مشترك. من ناحية أخرى فإن الدراسة عرضت الخصائص الأتية للوحدات ذات المصالح المتغيرة:
أنخفاض قيمة رأس مال تلك الوحدات .

أن هذه الوحدات لها مجلس ادارة مستقل وكذلك عمالة مستقلة عن الشركة الأم. أن تسيير و ادارة نشاطها يتم عن طريق أمناء أوأوصياء يتسلمون الأموال وينفقونها وفقا للعقد المكون لها وأن هؤلاء الأمناء يعتبرون وسطاء بين الوحدات ذات المصالح المتغيرة والأطراف المؤسسين لها.

٥) دراسة (Fing, et al 2006) :

قام الباحث بعمل دراسة ميدانية أجريت على العديد من الشركات الأمريكية. كما تناولت الدراسة أيضا قدرة الشركات الراعية على ادارة الارباح من خلال المعاملات المالية التي تتم بينها وبين الوحدات ذات المصالح المتغيرة وتوصلت الدراسة الى ثلاثة دوافع أساسية لتأسيس تلك الوحدات ، تتضمن ما يلي :

الدوافع الاقتصادية- دوافع التقرير المالي (التمويل خارج الميزانية- ادارة الارباح)- آليات الحوكمة بالشركات الراعية. وقد أوضحت النتائج الميدانية للدراسة :-

ان عدد الوحدات ذات المصالح المتغيرة في ازدياد مستمر خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤ وخصوصا في السنوات الأخيرة من السنوات العشرة التي غطتها الدراسة.

ان عدد الوحدات ذات المصالح المتغيرة يتأثر ايجابياً بالدوافع الاقتصادية ودوافع التقرير المالي ولكنه يتأثر سلبيا بآليات الحوكمة.

٦) دراسة (ابراهيم، ٢٠٠٨) :

هدفت الى تحديد دوافع تأسيس (VIE) وكذا تحليل لظاهرة تلك الوحدات وأسباب أنتشارها وكذلك المعالجة المحاسبية لها وتحليل للوضع الحالي لتلك الوحدات في البيئة المصرية. وتوصل الباحث للنتائج التالية:-

١. نسبة الشركات التي يفترض أنها أنشأت وحدات (VIE) إلى إجمالي شركات العينة تمثل ٢٨% في البيئة المصرية في سنة ٢٠٠٦ والتي أستخدمت للدراسة.

٢. أن الديون طويلة الاجل وليس قصيرة الاجل هي التي تشكل دافعا لتأسيس تلك الوحدات

٣. تحسين نسبة الربحية الى حقوق الملكية تعد دافعا لتأسيس تلك الوحدات.

٧) دراسة (المليجي، ٢٠١٠) :

تناول الباحث دراسة وتحليل وتقييم وتطوير معايير الإعراف المحاسبية للوحدات (VIE) وذلك بغرض دراسة أثار دمج الوحدات على جودة التقارير المالية للوحدات المحاسبية الدامجة، وكذلك تطوير معايير الاعتراف المحاسبى المرتبطة بالمساهمات في الوحدات (VIE) للوحدة المحاسبية المندمجة، وقد توصل الباحث الى النقاط التالية:- لانتوافر الفاعلية في المعايير المحاسبية الحالية للإعتراف المحاسبى

~ متولي السيد متولي ~

بالمساهمات في الوحدات بغرض دمج المشروعات المشتركة، اقترح مجموعة من المعايير المحاسبية بغرض دمج الوحدات في المشروعات المشتركة. أن تطوير معايير الإعراف المحاسبى بالمساهمات في الوحدات (VIE) لأغراض دمج المشروعات المشتركة من شأنه أن يؤدي الى ترشيد عمليات الدمج.

ثانيا : مفهوم الوحدات ذات المصالح المتغيرة :

تعتبر تلك الوحدات من الوسائل التي تمكن الوحدات المحاسبية من ممارسة البنود خارج الميزانية، باعتبار أنها فقط مستقلة من الناحية الشكلية إلا أن جوهرها الاقتصادي يجعلها تابعة وخاضعة لسيطرة الوحدة الضامنة لها ، وهذه الوحدات عبارة عن وحدة يتم أنشاؤها لغرض محدد ولمدة محددة ومن أجل أنشطة محددة ومن أجل تحقيق منافع لشركة معينة وتأخذ شكلاً قانونياً سواء كان في شكل شركة أشخاص أو شركة مساهمة أو مشروع مشترك (Hartgraves & Benston,2002).

على ذلك فإن الوحدات الـ (VIE) عبارة عن " هيكل أعمال قانوني لا يتوافر لديها المال الكافي لتمويل نفسها حيث يتم توفير الدعم المالي لها من خلال مصدر خارجي كأن يكون من خلال شركة مساهمة أخرى ، وعادة ما يتم إنشائها بواسطة شركة مساهمة من أجل اقتناء أصول أو التزامات(أبو الخير، ٢٠٠٣) .

بينما عرفها آخريين بأنها "هي وحدة تتأسس بغرض ممارسة نشاط معروف ومحدد منذ بدايتها مثل تشييد خطوط أنابيب الغاز ، تحصيل الحسابات المدينة، تأجير الأصول ، أو مزاولة أنشطة البحوث والتطوير وذلك خدمة للشركة الراعية لها .

وتتأسس الوحدة عادة بمشاركة الشركة الراعية ومستثمر خارجي يلعب دور الممول الى جانب الشركة الراعية التي تتبنى العملية الفنية أو التجارية التي تتأسس الوحدة من أجلها (Dahrhan,2002) ، بناءً عليه فإن الاستثمار في الوحدات (VIE) يختلف عن الاستثمار في الشركات المساهمة والذي يجعل لإدارة الشركة حرية التصرف في أموال المستثمرين في أنشطة وعمليات متنوعة يصاحبها العديد من المخاطر .

أما الاستثمار في الوحدات (VIE) فإنه محكوم بالأنشطة والمخاطر التي تحددها الشركة الراعية في عقد تأسيس تلك الوحدات .وعرض آخريين أنها " كيان قانوني يتأسس عن طريق طرف (الشركة الراعية) يحول أصل أو أصول معينة لطرف آخر (الـVIE) ليقوم الطرف الأخير بتنفيذ نشاط أو عمليات مالية محددة على

~ متولي السيد متولي ~

الأصول بحيث لا يكون لمثل هذه الوحدات أى أنشطة أخرى ولا يمارس أي عمليات مالية أخرى بخلاف تلك التى تأسست من أجلها " .

قد تأخذ هذه الشركات شكل شركات توصية بسيطة أو شركات تضامن أو شركات ذات مسئولية محدودة أو مشروع مشترك (Soroosh&Ciesicki,2004) كما عرفت أيضا "بأنها وحدات يتم تأسيسها لهدف محدد ولفترة محددة ولممارسة أنشطة محددة ولخدمة مصلحة شركات معينة، والهدف العام لجميع الوحدات هو تنمية الموارد النقدية عن طريق رأس المال والاقتراض لتمويل أنشطة معينة تخدم مصالح الشركة الأم(Hartgraves&Benston,2002).

جاء هذا التعريف شاملاً من حيث تضمينه للحدود الزمنية والنظامية والاقتصادية لتلك الوحدات. فى ضوء ما سبق تعد الـ (VIE) مجالاً خصباً لوجود معاملات الأطراف ذات العلاقة غير مفسح عنها ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمالات التلاعب بنتائج الأعمال على غير حقيقتها من خلال إخفاء الالتزامات ، أو تولد تدفق نقدي تشغيلي وذلك عن طريق حصول الـ (VIE) على قروض تم تحويلها إلى الشركة القابضة وإظهار قيمة القرض بأنه تدفق نقدي من نشاط تشغيلي .

ثالثاً: خصائص الوحدات ذات المصالح المتغيرة :

قدم (KPMG,2002) مجموعة من الخصائص العامة والمشاركة التى تتصف بها الوحدات ذات المصالح المتغيرة كما يلي:-

١ . أن الوحدات (VIE) لها إدارة مستقلة وعمالة أو موظفين مستقلين عن الشركة والمستثمرين المشاركين فيها.

٢ . أن إدارة الوحدة تتسلم الأموال وتنفقها فى المجالات المخصصة حسب العقد المبرم بين الشركاء.

٣ . أن المشروع التجاري المشترك هو الشكل القانوني الشائع لهذه الوحدات كما أن هناك أشكال قانونية أخرى لها مثل شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.

٤ . ليس للوحدات (VIE) أي نشاط تجارى آخر بخلاف ذلك المنصوص عليه فى عقد الشركة أو الإنفاق المكون لها.

رابعاً: دوافع تأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة:

هناك العديد من الدوافع التى تدفع إدارات الشركات نحو تأسيس (VIE)، ويجب الإشارة الى أن معظم هذه الدوافع تعتبر مترابطة ومرتبة على بعضها

~ متولي السيد متولي ~

بحيث أنه لا يمكن القول بأن هناك دافعاً واحداً يدفع إدارة الشركة الى تأسيس تلك الوحدات بل يمكن أن تتعدد الدوافع كما يلي:

(١)- توفير السيولة اللازمة لإنجاز مشروعات معينة تخدم أغراض الشركة
الراعية:

يعتبر توفير السيولة الدافع الأساسي للشركات وراء تأسيس الوحدات (VIE) لإدارة الشركة لا تتوقف عن التفكير في التوسع في أنشطة الشركة وتحتاج دائماً الى السيولة النقدية اللازمة لتمويل هذه الأنشطة، لذا فإن الشركة تحاول أن تؤسس كيانا قانونياً مستقلاً يمارس نشاطاً أو مجموعة من الأنشطة المحددة التي تخضع لسيطرة الشركة الراعية. من خلاله توفر السيولة من مصدرين: (المساهمات في رأس المال، الاقتراض) فمن الطبيعي أن يؤسس هذا الكيان برأس المال، و من يراجع الوحدات (VIE) يجد أن الشركة الراعية لا تساهم في رأس مالها إلا بنسبة بسيطة قد لا تتعدى ٢٠% وباقي رأس المال يساهم به مستثمرون آخرون.

في هذه الحالة فإن المستثمر الخارجي يوفر للوحدة سيولة نقدية تعادل حصته في تلك الوحدات أيا كان شكلها القانوني. المصدر الثاني من مصادر السيولة الأموال المقترضة. فالشركة الراعية تقدم للوحدات (VIE) دعامتين أساسيتين يمكن استخدامها في الحصول على قروض من مؤسسات الاقتراض، هاتين الدعامتين هما: - أصل معين أو مجموعة أصول تنقلها الشركة الراعية الى الوحدة تكون هذه الأصول مرتبطة بالنشاط المحدد لـ(VIE) الثانية اسم الشركة الراعية وضماتها لـ(VIE) وضماتها عملياتها وضماتها أي التزامات تنشأ عليها باستخدام تلك الدعامتين يمكن للوحدات (VIE) أن تحصل على السيولة النقدية.

ولكن كيف يتم تحويل السيولة النقدية الى الشركة الراعية؟ في الحقيقة فإن أي سيولة نقدية تتوفر للوحدات (VIE) تستخدمها في شراء أصول أو براءات أو تكنولوجيا هي في الأصل مملوكة للشركة الراعية. وبدفع قيمة تلك الأصول أو براءات الاختراع أو التكنولوجيا فإن النقدية المتجمعة للوحدات (VIE) تنتقل الى الشركة الراعية.

(٢)- ممارسة العديد من أشكال البنود خارج الميزانية :

تعتبر تلك الوحدات الـ(VIE) وسيلة لإخفاء بعض معاملات البنود خارج الميزانية (Jenny Li Zhang,2008) وذلك على النحو التالي :-

~ متولي السيد متولي ~

أ- **أنشطة البحوث والتطوير** : تنشأ هذه الوحدات بغرض تمويل هذه الأنشطة ، وبذلك تمكن من الاعتراف بتكاليف البحوث والتطوير كمصروف وتجنب الاعتراف بالالتزامات داخل الميزانية .

ب- **عمليات التأجير**: ويتم استخدام (VIE) بغرض إخفاء الالتزامات الخاصة بعمليات التوريق وعمليات التأجير الأصطناعي، حيث يتم إنشاء هذه الوحدات بغرض شراء أو تمويل شراء الأصل، ثم تقوم الوحدة بإعادة تأجير الأصل إلى الضامن إنها تأجير تشغيلي من خلال تسجيل مدفوعات الإيجار كمصروف وتبقى الأصول والالتزامات خارج الميزانية(Edward Ketz,J.,2003).

ج- **معاملات التوريق** : يتم إنشاء هذه الشركة ويتم تحويل الأصول المالية إليها وتتم المحاسبة عنها كعملية بيع، ثم تقوم VIE بإصدار سندات مالية مقابل شراء تلك الأصول ، وهذه الوحدة تكون تابعة للضامن ومن ثم تتحقق أرباح غير حقيقية وتبقى الالتزامات خارج الميزانية.

د- **خطط المعاشات ذات المزايا المحددة**: يقوم صاحب العمل بتمويل خطة المعاش (ذات المزايا المحددة) والتي يحصل عليها العامل عند التقاعد ، من خلال إنشاء الـ VIE (صندوق المعاشات) تتولى تلقي تمويل الخطة من صاحب العمل واستثمارها في مقابل سداد المعاشات المقررة للعاملين فور تقاعدهم.

(٣)-تسهيل عمليات الشركة الاقتصادية والتجارية وتشمل ما يلي :

تحتاج معظم الشركات الكبيرة الى الوحدات (VIE) لتسهيل عملياتها الاقتصادية سواء تلك المرتبطة بترويج المبيعات أو التي ترتبط بالتحصيل أو توفير السلع والخدمات الأساسية لمباشرة النشاط . فيما يلي تلك التسهيلات كما يلي :

أ- **شراء الديون**:

حيث أنه في كثير من الأحيان فإن استبعاد الالتزامات من الميزانية يمكن الشركة من الحصول على مزيد من القروض وخصوصا إذا كانت هناك قيود على حجم الائتمان الذي يمكن أن تحصل عليه الشركة إذا اعترفت بالديون التي حصلت عليها من خارج الميزانية كديون صريحة في الميزانية.

ب- تأخير الأصول:

يعتبر الإيجار طويل الأجل مصدراً من مصادر التمويل خارج الميزانية فعقد الإيجار التمويلي هي أقدم طرق التمويل خارج الميزانية وأكثرها شيوعاً فهي تعتبر أداة عملية لتحقق بعض المنافع لطرفين أو ثلاثة في كثير من الأحيان

ج- البحوث والتطوير:

شارع في الآونة الأخيرة إجراء أنشطة البحوث والتطوير من خلال شركة تتأسس خصيصاً لهذا النشاط وعادة ما يطلق عليها شركات البحوث والتطوير، في هذه الحالة فإن الشركة الأصلية، تكون بذلك قد تخلصت من معالجة نفقات البحوث والتطوير كنفقات إيرادية حسب متطلبات المعايير المحاسبية، وتكون في نفس الوقت قد حصلت على تمويل خارج الميزانية لنشاط من أهم أنشطتها التي تؤثر في مستقبل الشركة لسنوات طويلة.

د- تمويل أنشطة الاستثمار العقاري:

تستخدم الوحدات (VIE) في تمويل الأنشطة العقارية بصورة كبيرة وذلك لأن الاستثمار العقاري تنسم بضخامة رأس المال اللازم، وطول فترة التمويل اللازمة، وبناءً عليه تستخدم الوحدات في هذا الجزء للقيام بنوعين من الاستخدامات هما (استخدامها كمقترض لقروض الرهن العقاري- تمويل الاستثمارات العقارات الخاصة بنظام المشاركة بالوقت).

(٤)- حوافز الإدارة:

يقصد بحوافز الإدارة كافة أشكال الحوافز المادية الناتجة عن بسط سلطاتهم على عدد من الوحدات والشركات التابعة، فهذا الى جانب أنه يتيح لهم حوافز مادية فإنه يتيح لهم تعدد السلطات والصلاحيات وممارسة أكبر قدر من التأثير الفعال في أداء الشركات ولقد ناقشت (ابراهيم، ٢٠٠٨) أسباب سقوط شركة أنرون وأوضحت تلك الدراسات أن المستفيدين الأساسيين من تأسيس الوحدات (VIE) هم مديرو الشركة وذلك من خلال الاتي:-

- أ- أن من أقدم على تأسيس الوحدات ذات مصالح متغيرة هم المديرين أنفسهم.
- ب- أن دوافع الترويج والكسب كانت السبب والنتيجة المباشرة وراء قرارات إدارة شركة أنرون بتأسيس وحدات (VIE) بشكل مبالغ فيه.

~ متولي السيد متولي ~

ت- أن الحوافز الإدارية دفعت المديرين نحو ارتكاب الأخطاء والمخالفات الأمر الذي انتهى بهم الى أحكام قضائية قاسية.

المحور الثاني: الأثار المحاسبية والمالية للوحدات ذات المصالح المتغيرة:

وضحت الدراسات أن إفراط الشركات في تأسيس الوحدات (VIT) هو نتيجة لسوء استخدام المرونة المحاسبية وذلك لتحسين صورة المنشأة أمام الغير، فالمعايير المحاسبية بها درجة من المرونة تمكن من : الاختيار بين تشكيلة من البدائل المحاسبية. تحديد توقيت الاعتراف بالأحداث المالية. تحديد المبالغ التي يمكن التقرير عنها في التقارير المالية. جانب كبير من المشاكل المحاسبية التي أفرزتها عملية تأسيس هذه الوحدات كانت لن تظهر لو أن عمليات الشركة كانت قد تمت مع طرف مستقل تماماً وليست مع وحدات أخرى ذات علاقة وعلى الأخص الوحدات (VIE) وإجراء عمليات تبادلية معها، وتقرير متى يتم الاعتراف بهذه العمليات .

من ناحية أخرى فإن الباحثين (Revsine, L.2002) ينظرون الى (VIE) باعتبارها نوعاً من التعاقد المالي الهدف منه ترتيب علاقات مالية مستترة للمساعدة في تغطية علاقات مالية ظاهرة ، في هذا الخصوص عرض (ابراهيم، ٢٠٠٨) أن الشركات الراحية تتحايل على الدخول في تعاقدات مالية رسمية من خلال الدخول في علاقات مالية ضمنية غير واضحة أو علاقات مالية تبعة للشركة تستطيع الشركة الراحية أن تحدد شكلها بشكل مباشر. هذه العلاقات المالية المستترة للشركة تؤثر على أنشطتها وعلاقاتها المالية الأخرى مع الدائنين والمقرضين والملاك وغيرهم. وبناءا عليه ينظر لها على أنها نتائج مباشرة أو غير مباشرة على النحو التالي:

أولاً: الأثار المالية للوحدات ذات المصالح المتغيرة: وتشمل الأثار التالية :

١ - تكلفة الأموال المترتبة على الاقتراض:

تعتبر العلاقة مع الدائنين والمقرضين من أهم العلاقات المالية التي تبرمها الشركات للحصول على رأس المال المقترض، تحصل الشركة على القروض بتكلفة أموال متمثلة في الفائدة التي يطلبها المقرض أو الدائن على أمواله، ونظرا لأن أول قرض تتعاقد عليه الشركة يحمل الشركة بتكلفة فوائد ويرفع نسبة المديونية لدى الشركة ويزيد من احتمالات عدم قدرة الشركة على السداد ، فإن كل قرض جديد سوف يترتب عليه أن يطلب المقرض الجديد معدل عائد أعلى الأمر الذي يرفع تكلفة

~ متولي السيد متولي ~

الحصول على رأس مال مقترض إضافي . لهذا فإن الشركات تحاول دائما أن تخفي ديونها. وإذا تمكنت من ذلك فإنه يمكنها الحصول على رأس المال الإضافي بتكلفة أقل كما أوضحت (Goston,G&N.Souleles,2003) أن الشركات الراحية التي تؤسس وحدات ذات مصالح متغيرة تستطيع أن تدخل في علاقات تعاقد ضمنية تتمكن من خلالها إخفاء ديونها ومن ثم تخفيض نسبة الرفع المالي ، ولقد أوردت الدراسة أن شركة إنرون قد دخلت في أكثر من ٣٠٠٠ قرض خارج الميزانية، وتمكنت بذلك من إخفاء ديونها عن المستثمرين وحصلت على التمويل بأقل تكلفة لرأس المال .

لكن الدراسة أوضحت أن الإفصاح عن الديون المستترة من خلال الإيضاحات المرفقة بالتقارير المالية يمكن المستثمر من تقدير أثر الديون غير الظاهرة على نسبة الرفع المالي للشركة التي يمكن أن يصل إليها من الديون الظاهرة بالميزانية. بينما يرى (السقا،٢٠٠٨) أن قدرة المستثمر أو الدائن على تقدير أثر الديون خارج الميزانية على نسبة الرفع المالي تعتبر ضعيفة الأمر الذي يجعل الباحث يستنتج أن إخفاء الديون يمكن الشركة الراحية من الحصول على تكلفة أموال أقل حتى لو أفصحت عن هذه الديون في الإيضاحات المتممة بالتقارير المالية.

٢- تكلفة زيادة رأس المال:

لا يعد الحصول على رأس المال عن طريق الاقتراض السبيل الوحيد لحصول الشركة على التمويل، إذ تعتبر زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم جديدة في اكتتاب عام يتيح لمستثمرين جدد الانضمام الى مساهمي الشركة ، أو زيادة رأس المال في اكتتاب مغلق مقصور على المساهمين القدامى أحد الترتيبات المالية الشائعة التي تتبعها الشركة للحصول على التمويل اللازم (إبراهيم، ٢٠٠٨) . في حالة الطرح العام على كافة المستثمرين فإنه لا بد من تحديد القيمة العادلة للسهم ، وتأخذ عملية تقدير القيمة العادلة للسهم في الاعتبار الديون الظاهرة في الميزانية والتي هي تؤثر في العادة على القيمة العادلة للسهم بالسلب إذا ارتفعت هذه الديون الى مستويات خطيرة، فإذا كانت الديون ترفع من مخاطر الشركة ، فإن المستثمرين الجدد يطلبون عائدا أعلى على استثماراتهم لتعويض الارتفاع في المخاطر الأمر الذي يرفع تكلفة رأس المال على الشركة حتى عن طريق زيادة رأس المال. في حالة الطرح الخاص ،

~ متولي السيد متولي ~

فأنه يجب تحديد سعر طرح السهم على نفس المساهمين بقيمة أقل من القيمة العادلة أو السعر السوقي للسهم ، وهذا يترتب عليه النتائج الآتية :
حصول الشركة على تمويل بأقل مما يجب لأنها تطرح الأسهم بأقل من قيمتها السوقية.

العائد الذي تمنحه الشركة للمساهمين القدامى يجب أن يكون كافياً بدرجة تشجع المساهمين القدامى على الأكتتاب في الأسهم من ناحية ، ويتلاءم مع السيولة النقدية المتاحة من ناحية أخرى .

على الرغم من أن المساهمين القدامى يدفعون مبالغ أقل للحصول على عدد من الأسهم بحسب حصص الملكية إلا أنهم يتوقعون نفس العائد على الأسهم بعد الزيادة كما كان العائد قبل الزيادة.

في هذه الحالة فإن الشركة تحصل على التمويل الكافي بتكلفة مرتفعة . فإذا تمكنت الشركة من إخفاء الديون فإن ذلك يساعد على تقدير قيمة أعلى لسعر السهم عند طرحه للأكتتاب العام أمام كافة المستثمرين ومن ثم تحصل الشركة على التمويل بأقل تكلفة ممكنة لرأس المال. لقد استفادت شركة إنرون من إخفاء ديونها بشكل كبير حيث وصل سعر سهم الشركة في سوق المال الأمريكية الى أعلى مستوياته في عام ٢٠٠١ وقبل إفلاسها، وكان الحصول على سهم تلك الشركة هدفاً لكافة المستثمرين على الرغم من ضعف التوزيعات النقدية التي كانت تجريها الشركة على حملة الأسهم (المرجع السابق).

٣- عقود العمل :

في البداية فإن عقود العمل هي أحد التعاقدات التي تجريها المنشأة للحصول على الموارد البشرية واشتراكها في نشاط المنشأة . في هذا العقد فإن المنافع التي ينظر إليها الموظف من اشتراكه في المنشأة تشمل كلاً من: الأجر والمكافآت السنوية. مكافآت التقاعد والمعاشات. فرص الترقى الوظيفي. المنافع غير النقدية الأخرى، ويمكن ربط تأسيس الوحدات (VIE) بالمنفعة الثانية والثالثة أكثر من المنفعة الأولى والرابعة (العقيلي، ٢٠٠٩)

أ- مكافآت التقاعد والمعاشات:

وتؤسس معظم الشركات في ضوء القوانين السارية صندوقاً يتم تمويله عن طريق الشركة وبمساهمة من كل عامل لتوفير المال اللازم لتغطية مكافآت التقاعد

~ متولي السيد متولي ~

والمعاشات المستقبلية، وتعتبر مثل هذه المكافآت من الحوافز الهامة التي تدفع العاملين والموظفين على الاشتراك أو التعاقد مع شركة معينة لأن الشركة بذلك تتحمل عن العمال والموظفين أعباء المستقبل غير المعلوم وتؤمن لهم التمويل اللازم في سن متقدمة.

في الغالب فإن أموال الصناديق كلها أو جزء منها يوجه منها جزءاً للاستثمار في استثمارات يجب أن تتصف بدرجة منخفضة من المخاطر. يضاف العائد الذي تحققه هذه الصناديق من وراء الاستثمار إلى رأس مال الصندوق الذي هو في النهاية مصدر مكافآت العاملين .

فكلما زاد العائد زاد رأس المال الصندوق وزادت المكافآت التي يمكن دفعها للعاملين والموظفين، هذا يجعل الباحث يستنتج علاقة بين حجم الاستثمارات والعوائد من ناحية والمكافآت المدفوعة وقبول الموظفين والعمال للعمل في شركة معينة من جهة أخرى .

كانت شركة إنرون شركة ضخمة بالمقاييس السوقية وبمقاييس الأنشطة ، وإحتاجت هذه الشركة نظراً لتنوع أنشطتها إلى تأسيس وحدات عديدة ذات أهداف خاصة تعينها على تنفيذ تلك الأنشطة ، ولأن ضخامة الشركة وفرت قدراً كبيراً من الأمان لكل العاملين وحصلت على الموارد البشرية التي تحتاج إليها في كل الأنشطة، ترتب على ذلك تأسيس صناديق معاشات برؤوس أموال كبيرة يمكنها التأثير في الاستثمارات، استثمرت صناديق معاشات الشركة معظم رؤوس أموالها في أسهم شركة إنرون ذاتها لتستفيد من الأرتفاعات الكبيرة التي حققها أسهم الشركة بحثاً عن زيادة عوائد الاستثمار وزيادة مكافآت العاملين .

من ناحية أخرى فإن الشركة أقدمت على تأسيس عدد كبير من الوحدات (VIE) وغيرت أهداف تلك الوحدات فبدلاً من العمل في أنشطة الشركة الأساسية فإنها اتجهت نحو تنفيذ استراتيجيات الشركة الراحية والتلاعب بأسعار الأسهم . هذه التصرفات أدت إلى تضخيم أسعار أسهم الشركة بصورة غير منطقية ، ترتب على ذلك ما حدث من انهيار وخسارة أموال صناديق المعاشات .

ومع هذا فبكر حجم الشركة بما لديها من استثمارات في الوحدات (VIE) أدى إلى حصولها على مستويات عالية من الكفاءات في كل الأنشطة التي تمارسها.

ب- فرص الترقى الوظيفي .

عندما تكون الشركة كبيرة الحجم فإن فرص ترقى الموظفين بها تكون كبيرة بالمقارنة بالشركات الصغيرة. الشركة الكبيرة التي تؤسس وحدات (VIE) تخلق فرص عمل متعددة ويكون لديها فرص ومستويات عديدة للترقى فيها. بناءً على ذلك فإن الموظفين والعمال عادة ما ينظرون الى فرص الترقى الى جانب المرتبات التي يحصلون عليها، فإذا كانت فرص الترقى في الشركة كبيرة فإن عددا كبيرا من الموظفين والعمال يحاول العمل بها. من هنا فإن الباحث يرى أن تأسيس الوحدات (VIE) يمكن الشركة من الحصول على العمالة والكفاءات التي تحتاج إليها سواء في الشركة الراعية أو في الوحدات (VIE) التابعة لها. ويرى (إبراهيم، ٢٠٠٨) أن وضع الشركة الراعية التي تؤسس وحدات (VIE) يساعدها في الحصول على مستويات عالية من الكفاءات البشرية التي تحتاج إليها في المستويات الإدارية والوظيفية المختلفة.

٤- الآثار الضريبية:

أن تأسيس الوحدات (VIE) يترتب عليه آثار ضريبية، وتختلف تلك الآثار الضريبية من دولة لأخرى حسب التشريعات السائدة بها، وقد طرحت إحدى الدراسات السؤاليين الآتيين لمناقشة الآثار الضريبية لتأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة هما:

السؤال الأول: ما هي المعاملة الضريبية للوحدات ذات المصالح المتغيرة؟

السؤال الثاني: كيف يمكن تخفيض عبء الضريبة على الوحدات ذات المصالح المتغيرة؟

السؤال الثالث: ما هي الوفورات الضريبية التي تعود على الشركة الراعية؟

هذه الأسئلة تدور حول موضوعين أساسيين هما:

أ- المعالجة الضريبية.

ب- الوفورات الضريبية التي تعود على الشركة الراعية. وعليه يمكن مناقشة

الإجابة على هذه الأسئلة فيما يلي:

أ- **المعالجة الضريبية:** يدور السؤال الأول عن المعالجة الضريبية للوحدات

(VIE)، والمقصود من المعالجة الضريبية هنا هي الفئة التي تنتمي إليها الوحدات

بحسب شكلها القانوني والنظامي إذا كانت قوانين الضرائب السارية تفرق بين المعاملة

~ متولي السيد متولي ~

الضريبية للشركات بحسب الشكل القانوني لها أو بحسب طبيعة النشاط، كما هو الحال في النظام الضريبي المصري حيث تختلف الفئات الضريبية للمنشآت الفردية عنها في شركات الأموال، فإن الشركات الكبيرة سوف تحاول أن تعزل بعض أنشطتها مثل الأنشطة العقارية، وأنشطة التوريد، والإيجار الرأسمالي، والبحوث والتطوير وتنفيذ هذه الأنشطة من خلال وحدات ذات مصالح متغيرة. هنا سوف تحاول الشركة تأسيس الوحدات بالشكل الآتي:

- تأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة سوف يأخذ الشكل القانوني الذي يحقق الإعفاءات الضريبية أو يخضع لأقل الأسعار الضريبية.
- فرض الشروط اللازمة التي تجعل الشركة الراعية تستفيد من الوفورات الضريبية وفي نفس الوقت لا تفقد سيطرتها على النشاط الذي تنازلت عنه لتلك للوحدات التي تأسست لهذا النشاط.

ب - الوفورات الضريبية. فيما يتعلق بالوفورات الضريبية التي يمكن أن تحصل عليها الشركة الراعية عن طريق نقل بعض أنشطتها الى وحدات (VIE)، فإن الباحث يحصر الوفورات في الآتي:

- الحصول على أسعار ضريبية لبعض الأنشطة أقل من تلك الأسعار التي تتحاسب بها الشركة الراعية.
- عندما تشتري الشركة الراعية منتجات وخدمات الوحدات ذات المصالح المتغيرة، فإن ثمن المشتريات عادة يكون تكلفة واجبة الخصم من وعاء الضريبة على الدخل للشركة الراعية. وأيضا تكون المشتريات قابلة للخصم الضريبي في أقرار الضريبة على المبيعات.
- الربح أو العوائد الأخرى التي تحصل عليها الشركة الراعية من الوحدة (VIE) تعفى من الضريبة عند محاسبة الشركة الراعية عن إيراداتها من استثمارات في تلك الوحدات منعا للازدواج الضريبي. لأن هذه الإيرادات أو العوائد قد سبق المحاسبة عنها في الوحدات ذات المصالح المتغيرة.
- إذا لم تكن الأسعار الضريبية التي تفرض على الوحدات (VIE) أقل من الأسعار الضريبية التي تخضع لها الشركة الراعية تحاول دائما أن تجعل عبء الضريبة على الوحدات (VIE) أقل ما يمكن أو متعادل بمعنى أن لا يكون هناك عبء ضريبي بالمرّة.

ثانياً: الأثار المحاسبية على القوائم المالية: وتشمل الأثار التالية:-

١- تحسين المؤشرات المالية.

يرىء (إبراهيم، ٢٠٠٨) أن تأسيس الوحدات (VIE) يساعد الشركات الراعية في تحسين مجموعة كبيرة من النسب المالية. يساعد تحسين الصورة المالية للشركة لدى المستثمرين والمحللين والمقرضين ويتيح لها الدخول في كافة العمليات المالية والتعاقدية من منطلق مركز مالى جيد. من النسب المالية التي يمكن تحسينها عن طريق تأسيس الوحدات (VIE) نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط، نسب الربحية. وسوف يتناول الباحث كل نسبة من هذه النسب على النحو الآتى:

(أ)- نسب السيولة عن طريق النقود مقابل الأصول الورقية والمخزون.

تقاس نسبة السيولة عادة بنسبة التداول والتي تعكس الأصول المتداولة مقسومة على الخصوم المتداولة. مع هذا فإن المحللين يعتبرون أن نسبة التداول غير ملائمة لتعكس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وذلك نظراً لشمول الأصول المتداولة على المخزون وكذلك على المدينين كما يلي:

■ المخزون يمثل البضاعة التامة الصنع وكذلك المخزون، ومعظم عناصر المخزون باستثناء مخزون البضاعة التامة غير قابلة للبيع وحتى أن المخزون من البضاعة التامة يحتاج لفترة طويلة نسبياً للبيع ومن ثم فإن عناصر المخزون لا تمثل سيولة نقدية حاضرة ولا يتوقع تحويله الى نقدية بسرعة بناء عليه يتعين استبعاد المخزون عند الحكم على قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل

■ المدينين يعتبر أصلاً ورقياً ويحتاج الى فترة طويلة نسبياً لتحويله الى نقدية. تبنت الشركات الأمريكية فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ترتيبات مالية تستطيع بموجبها التنازل عن بعض الأصول نظير الحصول على التمويل اللازم ليتثنى لها عدم الاعتراف بأى ديون فى ميزانياتها. ولقد شاعت هذه الترتيبات المالية فى بلدان عديدة ومنها مصر فى الآونة الأخيرة. فى مثل هذه الترتيبات يمكن للشركة أن تحول أوراق القبض وأرصدة المدينين لديها وكذلك المخزون الى طرف آخر للحصول أو للبيع وذلك للحصول على الأموال اللازمة وتجنب مشاكل التحصيل وتحويل مخاطرها الى الطرف الآخر. ويمكن تحقيق هذا التحول من خلال أربعة طرق (العقلى، ٢٠٠٩):-

~ متولي السيد متولي ~

١ : الحصول على قروض مقابل التنازل عن الحسابات المدينة كضمان لسداد هذه القروض.

٢ : بيع أوراق القبض وحسابات المدينين بدون حق الرجوع على الشركة.

٣ : بيع هذه الديون مع حق الرجوع على الشركة في حالة عدم التحصيل.

٤ : بيع المخزون بيعا صوريا أو التنازل عنه نظير الحصول على نقدية.

وتعد الطريقة الثالثة من أساليب التمويل خارج الميزانية ، ويلاحظ أن المعيار الأمريكي رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩٦ لم يتدارك نوعاً مهماً من بيع الأصول الورقية وهو بيع الأصول لشركة (VIE) تشارك في تأسيسها لهذا الغرض، وبناء عليه أصدر **FASB** المعيار رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٠ لتدارك هذه الظاهرة. وقد أقر المعيار الجديد عملية البيع للشركة (VIE) إذا كانت شركة جادة وليست صورية. واعتبر أن إمتلاك مستثمرين آخرين لنسبة لا تقل عن ١٠% من أجمالى الأموال المتاحة لها (حق الملكية والديون) يدل على جدية الشركة.

ولم توضح المعايير الدولية أو المعايير المصرية وجود أى معالجة بهذه الأنشطة سواء فى معيار خاص بها أو داخل أى معيار لعملية محاسبية أخرى. يعد ذلك قصورا على الأقل من المعايير المحاسبية المصرية لأن مثل هذه الأنشطة أصبحت شائعة فى مجالات الأعمال فى البيئة المصرية. من ناحية أخرى فإن الشركة يمكنها بيع المخزون للوحدة (VIE) على أن تقوم الأخيرة بالتصرف فى المخزون بإحدى طريقتين (إبراهيم، ٢٠٠٨):-

- بيع المخزون لأطراف خارجية .

- الاقتراض بضمان البضاعة المشتراه من الشركة الراعية.

فى كلا الحالتين فإن الشركة الراعية تكون قد تخلصت من المخزون بسعر البيع وحصلت على الربح المناسب عليه ووفرت السيولة النقدية دون أن يترتب على ذلك إظهار لأى ديون قد تصاحب عملية الاقتراض بضمان المخزون.

هذه الأمور تساعد الشركة فى تحسين نسب السيولة لديها فى الوقت الذى لا تعترف بأى ديون قد تترتب على قيام الوحدات (VIE) بالاقتراض بضمان المخزون أو المدينين.

(ب)- نسبة المديونية والرفع المالي: مفهوم الديون..

تتمثل المصادر الأساسية لتمويل عمليات المنشأة في رأس المال والديون طويلة الأجل، ويقصد بالديون طويلة الأجل الديون التي تحصل عليها المنشأة لتمويل عملياتها وتستحق بعد فترة طويلة نسبيا (أكثر من سنة مالية) . أمثلة الديون طويلة الأجل ، قرض السندات ، القروض البنكية والديون المترتبة على شراء الأصول الثابتة أو استئجارها بعقود ينطبق عليها شروط التأجير الرأسمالي .**مفهوم الرفع المالي:** الرفع المالي هو عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد). يتم تحسين نسبة المديونية في قائمة المركز المالي للشركة الراعية عن طريق عدم إدراج الديون طويلة الأجل التي على الوحدات (VIE) في ميزانية الشركة .

وتحاول الشركات دائما أن تتفادى شروط المعالجة المحاسبية التي تقوم على الإعراف بالتزامات وتفضل دائما الإفصاح من خلال الإيضاحات ، كما أنها تستمر في تبنى أنشطة مستحدثة للتمويل خارج الميزانية ، بهذه الطريقة تحسن الشركة من نسبة المديونية ودرجة الرفع المالي التي يمكن استخلاصها من قائمة المركز المالي لها. تناولت (Jordan ,C., Pate, G and Clark ,S SFAS 94,1992) مدى قابلية الشركات للالتزام بدمج التقارير المالية للشركات التابعة وفقا للمعيار رقم ٩٤ ولقد أوضحت أن الشركات التي ترتفع لديها نسبة الديون الى حق الملكية سوف تتخذ تدابير أخرى لتتفادى عملية الدمج لأن التكاليف المترتبة على هذه العملية تفوق أى تكلفة أخرى قد تتحملها الشركة نتيجة التزامها بتطبيق المعيار، ووجدت الدراسة أن ٣٠ شركة من عينة قدرها ١٤٨ شركة قد قامت على الفور ببيع الشركات التابعة أو تخفيض حصص ملكيتها فيها أقل من ٥٠% حتى تتفادى بذلك الإلتزام بالمعيار .

ويخلص الباحث الى أن الشركات سوف تحاول عدم الاعتراف بالديون التي تعدها الوحدات (VIE) حتى ولو كانت ضامنة لهذه الديون، وأن هذا من شأنه أن يظهر الديون طويلة الأجل في قائمة المركز المالي بأقل من الحقيقة الأمر الذي يترتب عليه إظهار نسبة الديون الى حق الملكية(الظاهرة في قائمة المركز المالي) بأقل من النسبة الحقيقية إذا تم أخذ الديون المستترة في الحسبان .

(ج) نسب النشاط.

تقيس مجموعة معدلات النشاط درجة كفاءة الشركة في تدوير الأصول أو أي مجموعة فرعية منها كالأصول الثابتة والأصول المتداولة ، أو بند من هذه الأصول كالمخزون والمدينين في النشاط الأساسي للمنشأة للحصول على الدخل من العمليات الرئيسية. وتأخذ نسب النشاط الأشكال التالية: (معدل دوران المدينين) (الذمم التجارية)، طول فترة التحصيل، معدل دوران المخزون، طول فترة التخزين، معدل دوران الأصول الثابتة ، معدل دوران الأصول).

ويمكن للشركة أن تحسن نسب النشاط لديها عن طريق وحدات (VIE) من خلال واحدة من الإجراءات الآتية:

- تحسين رقم المبيعات ببيع المخزون الموجود لديها للوحدة (VIE)، على أن تتولى الأخيرة البيع للطرف الخارجي أو الاقتراض بضمانه، وفي كل الأحوال يكون ثمن المخزون قد تم تسجيله ضمن مبيعات الشركة الراعية ، هذا الإجراء سوف يترتب عليه تحسين كافة نسب النشاط.
- بيع المخزون للوحدة (VIE)، وهذا يترتب عليه تخفيض مقام معدل دوران المخزون وبالتالي ترتفع هذه النسبة.
- بيع المدينين وبالتالي تحويل الديون الى نقدية ، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض مقام نسبة دوران المدينين ويرفع هذه النسبة.
- بيع الأصول الثابتة للوحدة (VIE) ثم استئجارها استئجاراً تشغيلياً لا يترتب عليه إظهار الأصول المباعة ضمن الأصول الثابتة في ميزانية الشركة الراعية وبالتالي تحسين معدل دوران الأصول الثابتة ونسبة دوران الأصول.

(د) نسب الربحية:

تقيس نسب الربحية قدرة الشركة على تحقيق الأرباح ، ويمكن أن تستخدم أيضاً كمقياس مالي لتقييم أداء المنشأة ، ويوجد العديد من مقاييس الربحية ، من هذه المقاييس ما يلي :العائد على حق الملكية ، العائد على الأصول، العائد على المال المستثمر،نسبة مجمل الربح الى المبيعات،العائد على المبيعات.

ويمكن للشركة الراعية أن تستخدم الوحدة (VIE) وسيلة لتحسين مؤشرات الربحية لديها عن طريق زيادة أرباحها من خلال المعاملات التي تتم بين الشركة

~ متولي السيد متولي ~

الراعية و الوحدة ذات المصالح المتغيرة ، ويتم ذلك عن طريق أى من الوسائل الأتية (ابراهيم، ٢٠٠٨)

- بيع المخزون بسعر البيع وتحقيق هامش الربح على المبيعات والذي يدخل ضمن الربح عن الفترة.
- تحميل الوحدة ذات المصالح المتغيرة ببعض مصروفات الشركة الراعية الأمر الذى يترتب تخفيض مصروفات الشركة الراعية وزيادة أرباحها.
- تسجيل إيرادات الاستثمار فى الوحدة ذات المصالح المتغيرة.
- عدم تسجيل الخسائر التى تحققها الوحدة (VIE) فى قائمة الشركة الأصلية. كل هذه الوسائل من شأنها زيادة الأرباح الظاهرة فى قائمة الدخل للشركة الراعية الأمر الذى يترتب عليه تحسين نسب الربحية لديها.

(٢)- التأثير على العمليات المحاسبية :

أوضحت الدراسات "أن الشركات الراعية عادة ما تدير شئون الوحدة (VIE) من خلال مديرها، وهذا يسمح للشركة الراعية أن تخطط مجموعة من الصفقات ذات العلاقة مع الوحدة وتقوم بتنفيذها من خلال المديرين. وأن الشركة الراعية تقوم بهذه العملية فى أى وقت ترغبه وبالسعر الذى تحدده وفقا لما تراه يحقق مصالحها (Howard ,c.and Jones.J.2002). وهذا يعنى أن الشركة الراعية من خلال سيطرتها على الوحدة (VIE) يمكنها أن تلزم تلك الوحدات بالدخول معها فى عمليات اقتصادية غير متكافئة من شأنها أن ترفع أرباح الشركة الراعية. هنا فإن الباحث يرى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تميل فى صالح الشركة الراعية من حيث أنها تحدد الأتى:

- نوع العملية المالية التى تدخل فيها مع الوحدة ذات المصالح المتغيرة.
- توقيت تلك العملية ، وقد يكن ذلك فى نهاية السنة المالية لتحسين ربحية الشركة الراعية.
- السعر ، وعادة لا يخضع السعر لقوى العرض والطلب وإنما يخضع لرغبات الشركة الراعية. كما قدم (السقا، ٢٠٠٨) مثلا على ذلك حيث كانت شركة إنرون تؤسس وحدة (VIE) فى نهاية السنة المالية لشراء حصص إنرون فى المشروعات المشتركة التى كانت تساهم فيها ، وبذلك تحقيق شركة إنرون مكاسب رأسمالية كبيرة من جراء ذلك ، وبينت الدراسة أن شركة إنرون قد

~ متولي السيد متولي ~

حققت مكاسب رأسمالية من هذه العمليات بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٣ مليون دولار وفي عام ٢٠٠١ بلغت ٥٨ مليون دولار. كما (إبراهيم، ٢٠٠٨) مجموعة من العمليات المالية والمحاسبية التي ساهمت في فشل شركة إنرون . من العمليات ما يأتي:

أ- عمليات أسهم رأس المال:

كانت شركة إنرون ترفع رأسمالها ببيع أسهم القيمة السوقية الى وحدة (VIE) تم تأسيسها لهذا الغرض مقابل الحصول على أوراق قبض بقيمة تلك الأسهم ، وكانت شركة إنرون تعلى قيم الأسهم الى حق الملكية وتسجل أوراق القبض ضمن الأصول ، وتبين بعد ذلك أن هذه المعالجة المحاسبية كانت خاطئة لأنه لا يجب رفع قيمة الأسهم الى حق الملكية قبل أن يتم تحصيل قيمة الأسهم.

ب- الاعتراف بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أسعار أسهم الشركة الراعية:
أوضحت الدراسة أن شركة إنرون كانت تستخدم طريقة حق الملكية في إثبات استثمارتها في بعض الوحدة (VIE) التي كانت تشارك فيها معظم هذه الوحدات كانت تستثمر في أسهم شركة إنرون نفسها وتسجل هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة في نهاية السنة. عندما ترتفع أسعار شركة إنرون فإن للوحدة (VIE) تسجل مكاسب رأسمالية في قائمة الدخل وتسجل شركة إنرون حصتها في الأرباح وفقاً لطريقة حق الملكية .

نتائج البحث:

- من خلال ما سبق توصل الباحث للنتائج التالية:-
١. أن البنود خارج الميزانية أحد الابتكارات المالية التي قدمت إلى السوق المالي خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين في العديد من منشآت الأعمال وخاصة المالية.
 ٢. أثارت البنود خارج الميزانية العديد من المشكلات المحاسبية في أنها لا تظهر آثارها على القوائم المالية وبالتالي يصعب تتبع آثارها من جانب المستخدمين وذلك نظراً لصعوبة المعالجة المحاسبية عن هذه البنود ذات الطبيعة المعقدة والمتشابهة .
 ٣. تعتبر (VIE) أحد البنود خارج الميزانية الهامة والمعقدة محاسبياً والتي تستخدم لإخفاء معاملات البنود خارج الميزانية الأخرى مثل (عمليات

~ متولي السيد متولي ~

التوريق - عمليات التأجير التمويلي- عمليات البحوث والتطوير R&D-خطط المعاشات والمنافع التالية للتقاعد) الأمر الذي يؤدي الى تعقيد المعايير المحاسبية وصعوبة فهمها.

٤. لم يهتم الفكر المحاسبي والمالي بالوحدات(VIE)كثيراً في العقود السابقة وخصوصاً أسس إعداد القوائم المالية الموحدة. إلا بعد انهيار شركة أنرون نهاية ديسمبر ٢٠٠١.

التوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية:-

- يوصى الباحث القائمين على هيئة سوق المال بأهمية طلب تجميع القوائم المالية للوحدات (VIE) باعتبارها المعالجة المحاسبية المقبولة بصرف النظر عن نسب الملكية في تلك الوحدات .
- يوصى الباحث بالتوسع في إصدار معايير محاسبية بشأن دماج قوائم (VIE) مع القوائم المالية للشركة الراعية وذلك تحقيقاً لمزيد من الإفصاح والشفافية.
- يوصى الباحث بإصدار معيار محاسبي ينظم المعالجة المحاسبية للبنود خارج الميزانية مما يشجع على ممارسة تلك البنود لما لها من آثار ايجابية على الوضع المالي لمنظمات الأعمال ،حيث أن المشكلة ليست في تلك البنود ولكن المشكلة في كونها خارج الميزانية

البحوث المستقبلية المقترحة:

١. دراسة أثر الوحدات ذات المصالح المتغيرة (VIE) على ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية لقرارات الاستثمار.
٢. دراسة العلاقة بين الوفر الضريبي كأحد دوافع تأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة وأثر ذلك على المعالجة الضريبية لتلك الوحدات.

المراجع :

١. السيد احمد السقا، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، "المحاسبة عن إندماج الشركات على أساس مفاهيم السيطرة والمنفعة – القوائم المالية الموحدة باستخدام أسلوب الشراء مفهوم السيطرة- المحاسبة عن الوحدات ذات الهدف الخاص مفهوم المنفعة" بدون ناشر، الطبعة الأولى .
٢. ليلي محروس حسن العقيلي، ٢٠٠٩، "قياس المخاطر المالية لانشطة التمويل خارج الميزانية وأثرها على تقييم مراقب الحسابات لاستمرارية الوحدات الاقتصادية، اطار مقترح ودراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
٣. مدثر طه أبو الخير، ٢٠٠٣، "التمويل خارج الميزانية: دراسة تحليلية انتقادية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١٧، السنة ١٢.
٤. هشام حسن عواد المليجي، ٢٠١٠، "تطوير معايير الإعراف المحاسبى بالمساهمات فى الوحدات ذات المصالح المتغيرة لأغراض دمج المشروعات المشتركة – دراسة نظرية ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، ج بنها، مجلد ١، عدد ٢،
٥. وليد عبد الفتاح ابراهيم، ٢٠٠٨، "دوافع تأسيس الوحدات ذات الهدف الخاص وأساليب المحاسبة عنها فى البيئة المصرية: تحليل نظرى وميدانى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

1. Bbattacharyya, a.k, 2005, "Coporate Reporting For Corporate Governance", Managing Businss in The Twenty-first Center ,oxford University press.
2. Dahrn, 2002, "Financial Engineering With Special Purpose entities", Jornal of Accounting ,pp.1-31
3. Edward Ketz, J., 2003, "Hidden Financial Risk – Understanding off-Balance Sheet Accounting ", John Wiley & Sons ,Lnc., P.53. available at :<http://www.iisari.com>
4. Eliot Heilpern & et.al, 2009, "When it comes to the crunch :What are the Drivers of the US Banking Crisis?", Accounting Forum .No(33) ,Article in Press doi:10.1016/j.acc.for.03, 01,p30
5. Fing, gramlich and Gupta, 2006, "Special Purpose Entities Empirical Evidence on Determinants and earnings Management", Working Paper WWW.ssrn.com, January 2006
6. Goston ,G and N.Souleles. 2003. "Special Purpose Vehicles and Securitization " ,Working Paper.

7. Hartgraves and Benston,2002,"**Enron :What happened and What We can Learn from it**", Jornal of Accounting and puplic policy,pp.125 - 258
8. Hartgraves and Benston,2002,"**The Evolving Accounting Standards for Special Purpose Entities and Consolidation**", Jornal of Accounting Horizons September, pp,248-258.
9. Howard ,c.and Jones.J.2002,"**Financial Engineering with Special Purposentities**",Working Paper .
10. Jenny Li Zhang, 2009," **Economic Consequences of Recognizing off-Balance Sheet Activities**",Department of Accounting ,University of Washington ,Jan,5, available at <http://www.ssrn.com>
11. KPMG,2002,"**Defining Issues**",www.kpmg.com
12. **Revsine ,L.,W.Collins,and W.B.Johnson, 2005,"Financail Reporting and Analysis, Third Edition"**, Prentice Hell ,New Jersey.
13. Schwarcz,2003,"**Enron and the use and abuse of special purpose entities in corporate structures**" ,Duke law school.research paper,no.28,p23
14. Soroosh and Ciesiclski,2004,"**Accounting For special purpose entities :FASB Interpretation**" 46(R) The CPA Journal ,New York:july,vol.74,iss7,pp30-48.